A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة
العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

البند 8 من جدول الأعمال **CX/CAC 10/33/7-Add.2**

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والثلاثون

جنيف، سويسرا، 5–9 يوليو/تموز 2010

الاقتراحات المتعلقة لوضع مواصفات جديدة والنصوص ذات الصلة والاقتراحات لوقف العمل

الاقتراحات المطروحة بعد 1 أبريل/نيسان 2010

عرض وثائق المشروعات النابعة من العمل الجديد للجنتين المعنيتين بمخلفات المبيدات والملوِّثات في الأغذية (المدرجة في الوثيقة CX/CAC 10/33/7-Add.1).

لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات
اقتراح لعمل جديد:

مشروع اختباري

مشروع اختباري لكي يرفع الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات بالحدود القصوى للمخلفات توصية إلى الحكومات المحلية أو غيرها من سلطات التسجيل الإقليمية لاجراء استعراض عالمي مشترك لمادة كيميائية معيّنة

معلومات أساسية

وافقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات في دورتها الثانية والأربعين على أن تطلب إلى الهيئة السماح بالبدء بمشروع اختباري يقوم الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات (الاجتماع المشترك) في إطاره باستعراض مستقل وموازٍ لما يجريه فريق استعراض مشترك عالمي، وباقتراح حدود قصوى مستصوبة لمستوى المخلفات قبل أن تضع الحكومات الوطنية أو غيرها من سلطات التسجيل الإقليمية مثل هذه الحدود. وطُرح اقتراح باستخدام المبيد الكيميائي الجديد المعروف باسم "sulfoxaflor" كمادة كيميائية اختبارية واستعراض هذه المادة في الاجتماع المشترك في عام 2011. والاستعراض المشترك العالمي هو عملية تقييم لمادة كيميائية جديدة تنفذها حكومات أو سلطات وطنية متعددة في الوقت ذاته وتتعاون في ذلك، في حين تقدم الشركة الكيميائية المواد إلى كل المشاركين في الموعد ذاته؛ ويتم تقسيم العمل على المشاركين؛ وتُتخذ قرارات تنظيمية مستقلة لضمان اتساق الحصائل، حيثما أمكن ذلك. وتمشياً مع التفاهم القائم في صفوف الحكومات وغيرها من السلطات المشاركة في عمليات التقييم المشتركة العالمية، فإن أياً من هذه الحكومات والسلطات لا تتخلى عن حقوقها ومسؤولياتها المستقلة في تلبية متطلبات الحوكمة الخاصة بها، وعلى النحو ذاته فإن الاجتماع المشترك يبقى جهازاً علمياً مستقلاً يلبي متطلبات حوكمته ويضطلع بمسؤولياته. والتحدي الماثل يتعلق بالتوقيت والتنظيم لتنسيق الاستعراض على نحو تسير فيه عمليات الاجتماع المشترك والاستعراض المشترك بصورة متوازية.

1- أغراض المواصفة ونطاقها

هذا الاقتراح لا يهدف إلى وضع مواصفة جديدة من خلال حدود قصوى جديدة تُقترح للمادة الكيميائية الاختبارية. وعوضاً عن ذلك فإنه يسعى إلى *اختبار* عملية جديدة تتضمن طريقة معدلة تعديلاً طفيفاً لسبل قيام الاجتماع المشترك واللجنة المعنية بمخلفات المبيدات بمهامهما المعتادة. ومن المنتظر أن يسفر هذا الاقتراح، الداعي إلى قيام الاجتماع المشترك بتقديم توصيات بشأن الحدود القصوى لمستوى المخلفات (الحدود القصوى) إلى الحكومات الوطنية أو غيرها من سلطات التسجيل الإقليمية، عن تعزيز الاتساق أكثر فأكثر فيما يتعلق باختيار مؤشرات القياس وتعيين الحدود القصوى على أساس عالمي. ويسعى الاستعراض المشترك العالمي إلى ضمان اتساق اختيار مؤشرات القياس وتعيين الحدود القصوى، قدر المستطاع، بين السلطات القطرية والإقليمية. وسيشتمل توسيع هذه العملية لتغطي الدستور الغذائي على جمع كل الخبرات المتاحة عالمياً ضمن عملية دولية لتحديد المواصفات بحيث تكون عمليات اختيار

مؤشرات القياس والحدود القصوى متسقة على المستوى العالمي إلى أقصى قدر ممكن. وسيسمح ذلك بتسوية المسائل التقنية بسرعة وفعالية.

وتتمثل أهداف العملية الاختبارية بما يلي:

(1) تحديد ما إذا كان من الواجب العناية *عملياً* بمختلف مسائل الإجراءات/العمليات المرتبطة بالاقتراح وكيف (وهي مسائل تشمل توافر البيانات الكافية/توقيت التقارير، وعدم اتساق السياسات والإجراءات الحالية للدستور الغذائي والاجتماع المشترك، وتبعات الموارد بالنسبة للاجتماع المشترك، ومناولة التفسيرات المتباينة بشأن البيانات ذاتها، والتغييرات المتأخرة في الممارسات الزراعية الجيدة المقترحة لاستخدام المبيدات، وما إلى ذلك).

(2) *تقدير* حصائل الاقتراح (النجاحات والإخفاقات، والتكاليف والمنافع) *عملياً*.

2- الأهمية وحسن التوقيت

ناقشت اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات، وعلى مدى العامين الماضيين، المسائل والتكاليف والمنافع *المحتملة* للاقتراح الداعي إلى أن يقدم الاجتماع المشترك توصيات بشأن الحدود القصوى قبل أن تعتمد الحكومات أو غيرها من سلطات التسجيل الإقليمية حدوداً قصوى قطرية أو إقليمية للمواد الكيميائية المشمولة بالاستعراض المشترك العالمي. وبفضل مشروع اختباري للعملية فستتوافر *معلومات فعلية* تتيح للجنة القيام بما يلي:

- تقييم جدوى العملية الجديدة المقترحة وقيمتها؛
- البت فيما إذا كان من الواجب تنفيذ مثل هذه العملية بالنسبة للمكوِّنات النشطة الجديدة التي خضعت لاستعراض ثلاثٍ أو أكثر من السلطات القطرية كاستعراض مشترك؛ و
- التوصية بخطة للتنفيذ المقبل (إذا ما كان هذا قرار اللجنة).

3- الجوانب الرئيسية المزمع تغطيتها

فيما يلي الجوانب الرئيسية لخطة المشروع. ولا يختلف العمل الذي سيقوم به الاجتماع المشترك عن العمل المنفذ حالياً، ووجه الاختلاف يقتصر على أن المسائل المعنية هي مسائل تتعلق بالتوقيت والتنسيق مع فريق الاستعراض المشترك.

- تسمية المادة الكيميائية الاختبارية وإدراجها في قائمة الأولويات؛
- تقديم حزم بيانات كاملة (ومتماثلة) إلى السلطات القطرية المشاركة في الاستعراض المشترك والاجتماع المشترك ضمن الأطر الزمنية المعتمدة؛
- إدراج استعراض الاجتماع المشترك في الخطة المشتركة لمشروعات الاستعراض؛
- تزويد الاجتماع المشترك بأي استعراضات أنجزتها السلطات القطرية للاستعراض المشترك لاستخلاص المعلومات لصالحها هي على نحو ما هو جار الآن؛

- قيام السلطات القطرية المنخرطة في الاستعراض المشترك بدراسة توصيات الاجتماع المشترك بشأن مقادير المتناول اليومي المقبول والحدود القصوى قبل الانتهاء من اتخاذ قرارات التسجيل وتعيين الحدود القصوى المتعلقة بها.
- إعداد السلطات القطرية المنخرطة في فريق مشروع الاستعراض المشترك لتقرير عن الفائدة من تلقي توصيات الاجتماع المشترك (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة) قبل اتخاذها لقرارات التسجيل (بما في ذلك تعيين الحدود القصوى)؛
- يعدّ فريق الاستعراض المشترك المعني بالمشروع تقريراً لدراسته في اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات. وسيتضمن هذا الاستعراض تأكيداً للممارسة الزراعية الجيدة المرتبطة بقرارات التسجيل.
- قيام اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات بدراسة الحدود القصوى بغرض صقلها.

معايير اختيار المادة الكيميائية الاختبارية: تندرج المكونات النشطة الجديدة للمبيدات التي تخضع لاستعراض ثلاثٍ أو أكثر من السلطات القطرية في عداد المواد المرشحة المحتملة للمشروع الاختباري. ومن الواجب دراسة مسألة توقيت تقديم طلب التسجيل وخطة المشروع المشترك بحيث يتم عمل الاجتماع المشترك قبل إصدار السلطات القطرية لقرارات التسجيل وتعيين الحدود القصوى. كما يتعين النظر في مدى اتساع نمط الاستخدام عند اختيار مادة كيميائية للمشروع الاختباري.

كيف سيدرس الاجتماع المشترك/اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التوصيات المتعلقة بالحدود القصوى عند توافر بطاقات تعريف المنتجات المسجلة؟

لن تتضمن العملية المقترحة، بالتأكيد، توفير بطاقات التعريف المسجلة وقت انعقاد الاجتماع المشترك. ومن الواجب الإقرار بأنه قد تكون هناك حالات تتسم بفوارق بين الممارسة الزراعية الجيدة المقترحة التي استخدمها خبراء التقييم التابعون للاجتماع المشترك والممارسة الزراعية الجيدة التي تم تسجيلها في نهاية المطاف. ومن الواجب أن تتضمن العملية خطوات لضمان أن تكون الممارسة التي قيَّمها الاجتماع المشترك هي الممارسة المدرجة في بطاقة التعريف المسجلة، وللتعامل مع الحالات التي تغيرت فيها هذه الممارسة. وقد تم اقتراح الخطوات التالية للعناية بهذه المسألة الهامة. وبالتأكيد فإن من المحتمل أيضاً أن توفر العملية الاختبارية اقتراحات أخرى لمعالجة تلك المسألة المحورية.

- ينبغي أن تقوم القيادة المحددة للاستعراض المشترك العالمي بإطلاع أمانة الاجتماع المشترك بانتظام على أي تغيرات مدخلة على بطاقات التعريف المقترحة.
- وكخطوة نهائية في العملية فإن من الواجب أن يرفع البلد المرشِّح تقريراً إلى اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات يؤكد بالوثائق أن التسجيلات التي استندت إليها توصيات الاجتماع المشترك قد حدثت بالفعل وأن الممارسة الزراعية الجيدة المسجلة هي ذاتها التي نظر فيها الاجتماع المشترك عند انعقاده.

- تتمتع توصيات الحدود القصوى التي يغطيها التقرير فحسب بالأهلية اللازمة لبحثها في اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات.

إن الغرض الرئيسي للمشروع الاختباري هو توفير معلومات عن جدوى العملية الجديدة المقترحة وقيمتها. ووافقت اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات في دورتها الثانية والأربعين على استخدام الأسئلة التالية في توجيه تقييم حصائل المشروع الاختباري:

- هل كان بالمستطاع إرساء عملية سليمة تتيح القيام بعمل مواز فعال مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلال عملية اتخاذ القرارات في الاجتماع المشترك؟
- هل عالجت العملية بفعالية مسائل الإجراءات/ العمليات المتعلقة بالاجتماع المشترك/اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات، أو ما هي التغييرات في الإجراءات/العمليات التي ستدعو إليها الحاجة للتنفيذ الفعال للعملية المقترحة؟
- كم بلغت قيمة التكاليف المضافة للعملية (بالنسبة لفريق الاجتماع المشترك، والأمانتين المشتركتين للاجتماع المشترك، واللجنة المعنية بمخلفات المبيدات، والسلطات القطرية المنخرطة في الاستعراض المشترك، وجهات التصنيع)؟
- كم بلغت المنافع المضافة للعملية (بالنسبة لفريق الاجتماع المشترك، والأمانتين المشتركتين للاجتماع المشترك، واللجنة المعنية بمخلفات المبيدات، والسلطات القطرية المنخرطة في الاستعراض المشترك، وجهات التصنيع، والبلدان الأعضاء)؟
- إلى أي مدى أمكن تحقيق التوصيات المتعلقة باتساق عمليات اختيار مؤشرات القياس والحدود القصوى؟
- من الواجب مقارنة نتائج هذا المشروع مع نتائج المشروعات الأخرى لاقتسام العمل التي نُفذت دون مشاركة الاجتماع المشترك (مثل مشروعا فلوبيرام وكلورانترينيبرول)، كما يتعين توجيه عناية خاصة إلى ما يلي:

1- سرعة تعيين الحدود القصوى في الدستور الغذائي وفي البلدان الأعضاء،

2- المستوى المحقق لتنسيق الحدود القصوى في المرحلة النهائية من المشروع، حينما تكون كل البلدان الأعضاء قد وضعت الحدود القصوى القطرية،

3- مقدار الازدواجية في العمل (مثل الحالات التي تدعو الحاجة فيها إلى إعادة تقدير المخاطر أو إعادة تقييم المخلفات)،

4- الأعباء المترتبة على ميزانية الاجتماع المشترك،

5- المنافع المتأتية للبلدان النامية وأوجه الاستخدام الثانوية.

4- التقدير على أساس *معايير تحديد أولويات العمل*:

كما سبقت الإشارة، فإن العملية الاختبارية المقترحة تشتمل على القيام بالعمل ذاته، وضمن الإطار الزمني ذاته، لما هو قائم حاليا. وهكذا، فليس هناك من مشكلة تتعلق بإنجاز العمل ضمن فترة معقولة، أو في أن يكون الاقتراح يندرج في مجال خارج عن نطاق اختصاصات اللجنة. وفيما يلي تقدير للاقتراح في ضوء معايير تحديد أولويات العمل.

1-4 المعيار العام – حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية، وضمان السير على ممارسات عادلة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات التي أمكن التعرف عليها في البلدان النامية

من المنتظر أن يوفر هذا الاقتراح فوائد من كل الزوايا آنفة الذكر. ويعتبر إنتاج السلع الزراعية قطاعاً معولما. ويشكل انطلاق الاستعراضات المشتركة العالمية ثمرة من ثمار هذه الحقيقة وكذلك رداً عليها، كما أن هذه الاستعراضات تؤدي إلى تغيرات ثورية في الطريقة التي يُنظم بها استخدام الأسمدة. ويقتضي الأمر أن يكون الدستور الغذائي، *وهو جهاز وضع المواصفات الدولية للحدود القصوى للمخلفات*، جزءاً من هذه العملية العالمية. ويوفر إشراك الدستور الغذائي في عملية الاستعراض المشترك الدولي مقدماً منفعة إضافية تتمثل في الاستفادة من كل الخبرات العملية المتاحة عالمياً منذ بداية الأمر، مما يقلل من الحاجة إلى إعادة العمل ويتيح حلقة الوصل النهائية عبر ضمان اتساق النتائج عالمياً *قدر المستطاع*.

وتعد هذه الجهود العالمية ضرورية للانتقال السريع إلى *الاستخدام الفعلي عوضاً عن مجرد تسجيل المواد الكيميائية الجديدة الآمنة* لأنها تيسر إرساء حدود قصوى متسقة في أسواق التصدير في الوقت ذاته تقريباً لاعتماد هذه الحدود محليا. وهكذا فإن المستهلكين هم المستفيدون الرئيسيون من هذه الجهود العالمية لأن الإرساء السريع للمواصفات الدولية المتسقة يتيح للمنتجين الزراعيين التحول بالفعل إلى مبيدات جديدة آمنة، مما يسفر عن سلامة إمدادات الأغذية. وحظي هذا المشروع الاختباري بمساندة قوية من جانب البلدان النامية في اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات لأن هذه البلدان تعتمد على الحدود القصوى التي يضعها الدستور الغذائي وتستفيد كثيراً عند مواءمة هذه الحدود مع الحدود القصوى الأخرى الموضوعة في مختلف أرجاء العالم.

2-4 المعايير المطبقة على الموضوعات العامة

(أ) تنوع التشريعات القطرية وما قد ينجم عن ذلك من معوقات ظاهرة أو محتملة تعترض التجارة الدولية

تساعد عملية الاستعراض المشترك العالمي على معالجة مسألة الاتساق الدولي للحدود القصوى للمخلفات. وفي حين أنه *لن يشترط أبداً* أن تكون الحصيلة المنتظرة من هذه العملية مؤشرات قياس/حدوداً قصوى متسقة مثل ما أن من غير المشترط أن تكون حصيلة أي استعراض مشترك معين مؤشرات قياس/حدوداً قصوى متسقة، فإن *غايات* عملية الاستعراض المشترك العالمي تتضمن مواءمة اختيار مؤشرات القياس والحدود القصوى، حيثما أمكن ذلك. وهكذا فإنه:

- على العملية المستحدثة (التي تشمل استعراضاً موازياً للاجتماع المشترك) أن تتيح لكل المشاركين بذل قصارى جهدهم لضمان الاتساق؛
- على أن النجاح يجب أن يتمثل في وضع عملية صالحة للتطبيق لا في حصيلة العملية في أية حالة محددة؛

- وعلى الصعيد العملي فإن أهداف الاتساق في اختيار مؤشرات القياس والحدود القصوى قد تحققت أحياناً في بعض عمليات الاستعراض المشترك العالمي ولم تتحقق في بعضها الآخر؛
- ومنافع العملية، حتى في الحالات التي لم يتم التوصل فيها إلى اتساق اختيار مؤشرات القياس و/أو الحدود القصوى هي أن الحكومات وغيرها من السلطات المشاركة (والآن الاجتماع المشترك) تسعى إلى تحقيق الاتساق مقدماً قدر المستطاع، وأنه في الحالات التي تظل فيها التباينات قائمة فإن هذه التباينات موثقة بشكل واف يتيح للجميع ملاحظتها وفهمها.

(ب) *نطاق العمل وتحديد الأولويات بين مختلف أقسامه*

لا يختلف نطاق العمل عن العملية الحالية للتوصية بالحدود القصوى. ومن المنتظر ألا يشتمل المشروع الاختباري على أي تغييرات جوهرية من حيث تكاليف الموارد الأولية لاستعراض الاجتماع المشترك. وسيمضي الاستعراض المذكور قدماً كما جرت العادة باستثناء أن العملية ستحظى بخدمات خبراء تقييم تابعين للاجتماع وقادرين على الإطلاع على وثائق التقديرات المشتركة المعنية ومداولات الحكومات الوطنية المشاركة وعلى الحزم الكاملة للبيانات. ويمكن أن تصاحب هذه المزية *وفورات* ضخمة في الموارد. وكما في حالة عمليات الاستعراض المشترك العالمي فإن تكاليف الموارد المتعلقة بأداء العمل بصورة مشتركة (أو بصورة متوازية في هذه الحالة) ستكون قليلة بالنسبة لخبراء التقييم القائمين فعلاً بالعمل وستكون أية تكاليف إضافية مرتبطة على الأرجح **بإدارة العملية**. ومن المحتمل أن تتحمل الأمانة تكاليف الموارد هذه ضمن الاجتماع المشترك، أما خارج الاجتماع فسيتحملها فريق الاستعراض المشترك الذي سيكون على كل أعضائه استثمار الموارد اللازمة لضمان التفاعل الفعال وحسن التوقيت.

(ج) *العمل الذي قامت به المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال و/أو الذي اقترحته الأجهزة الحكومية الدولية المعنية*

وكما جرى التوضيح آنفاً فإن هذا هو توسيع لعملية الاستعراض العالمي المشترك. وتشمل الحكومات المشاركة حالياً في الاستعراض المذكور كلاً من كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، واليابان. ومن المنتظر أن تشارك فيه الصين وربما كينيا أيضاً في المستقبل القريب.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يرتبط هذا الاقتراح بالهدف الأساسي المتمثل في تحديد مواصفات *ذات صلة عالميا*. وكما تشير النقطة 3 من "مقدمة" الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013" فإنه "*يجدر بالهيئة أن تحافظ على مكانتها البارزة باعتبارها الجهاز المعترف به دولياً لوضع المواصفات الغذائية ولدعوة الأعضاء كافة إلى استخدام تلك المواصفات على أوسع نطاق ممكن ... وهذا من شأنه أن يساعد الأعضاء على إدراك أهمية العمل على الصعيد الدولي على تنسيق مواصفات سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن تعزيز نظم الرقابة على الأغذية التي تضمن سلامة الأغذية وجودتها*".

ويرتبط هذا الاقتراح أشد الارتباط بالهدفين 2 و4 من الخطة الاستراتيجية. وفي ظل الفقرة 11 من الهدف 2 فإن هذه الخطة تنص على ما يلي: " وتسعى الهيئة إلى وضع مواصفات تغطي حاجات جميع الأعضاء فيها حرصاً على

إمكانية تطبيق تلك المواصفات على مستوى العالم ككلّ". وقد تكون الطريقة المثلى لضمان إمكانية تطبيق الحدود القصوى على مستوى العالم ككل هي التنسيق مقدما قدر المستطاع، قبل تعيين هذه الحدود. ومن المنتظر أن توفر العملية الاختبارية معلومات قيمة عن المدى الذي يمكن فيه القيام بذلك.

ويشير الهدف 4 إلى تعزيز التعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية ذات الصلة، ويلاحظ على وجه التحديد في الفقرة 16 كما أن *"الهيئة مسؤولة عن توفير ما تملك من مدخلات وخبرات فنية من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن مواصفات الأغذية والمسائل الخاصة بالسياسات التنظيمية"*. ويندرج هذا في عداد الأهداف المحددة للمشروع الاختباري المقترح، أي اختبار عملية يمكن فيها استخدام المساهمات والخبرات التقنية للاجتماع المشترك على نحو أشد فعالية من خلال تغيير توقيت هذه المساهمات. وبهذه الطريقة فإن توصيات الاجتماع المشترك ستُتاح للسلطات التنظيمية الدولية *قبل* اتخاذ قرارات بشأن المواد الكيميائية الجديدة للاستعراض المشترك العالمي.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح والوثائق الأخرى للدستور الغذائي

وثائق

يتعلق هذا الاقتراح بالتوصية بالحدود القصوى للمخلفات في مادة كيميائية جديدة، وهو ما لن يختلف كثيراً عن العملية المعتادة ولن يرتبط بأي مواصفات قائمة أو وثائق أخرى.

7- تحديد المتطلبات من المشورة العلمية الخبيرة ومدى توافرها

نصيحة

لن تكون المتطلبات من المشورة العلمية الخبيرة ومدى توافرها مختلفة على الإطلاق عما هو عليه الحال بالنسبة لأي مادة كيميائية أخرى يجري الاجتماع المشترك تقييماً لها للتوصية بالحدود القصوى.

8- تحديد الاحتياجات من المساهمات التقنية للمواصفات من الأجهزة الخارجية يحيث يمكن التخطيط لها

يشتمل الاقتراح على عمل الاجتماع المشترك بصورة متوازية مع فريق استعراض مشترك عالمي. وستكون المادة الكيميائية الاختبارية مادة كيميائية من مواد استعراض مشترك عالمي، ولهذا فإن كل العناصر اللازمة للحصول على المدخلات اللازمة لأداء العمل ستكون متوافرة. وهكذا فإن الأمر لا يقتضي "التخطيط" للحصول على المدخلات الفنية، بل تنظيمها، على نحو ما هو موصوف في القسم 3 أعلاه.

9- الإطار الزمني المقترح لإنجاز العمل الجديد، بما في ذلك موعد الانطلاق، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5، والتاريخ المقترح لاعتماده من الهيئة

ستُدرج المادة الكيميائية الاختبارية في إجراءات خطوات الدستور الغذائي بالطريقة ذاتها التي تُدرج بها المواد الكيمائية الأخرى. وهكذا فإن الإطار الزمني للحدود القصوى سيكون هو ذاته تماماً الإطار المطبق على أي حدود قصوى أخرى. ويتعلق الاقتراح الحالي بمشروع اختباري ينفذ في الاجتماع المشترك عام 2011. وستُقترح الحدود القصوى المصاحبة لاعتمادها عند الخطوة 5 في الاجتماع المشترك عام 2011. وإذا لم يلاحظ هذا الاجتماع أي شواغل بشأن

السلامة، ولم تُطرح أية مسألة أخرى في اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات عام 2011 فستتقدم الحدود القصوى إلى الخطوة 8/5 لتعتمدها الهيئة في يوليو/تموز 2011.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بملوثات الأغذية

وثيقة مشروع

اقتراح بعمل جديد شأن الحدود القصوى للدييوكسي نيفالينول في الحبوب ومنتجاتها

1- الغرض من المشروع ونطاقه

يرمي هذا المشروع إلى تعيين الحدود القصوى للدييوكسي نيفالينول ومشتقاته المؤستلة في الحبوب المخصصة للاستخدام الغذائي والمنتجات الحبوبية.

2- الأهمية وحسن التوقيت

يصيب الدييوكسي نيفالينول الحبوب الغذائية في مختلف أنحاء العالم بسبب مرض الذبول. وتوفر محاصيل القمح والشعير والذرة، وهي الحبوب الغذائية الأكثر تعرضاً لهذا المرض، ثلثي الإنتاج العالمي من الحبوب الغذائية. كما تم اكتشاف الدييوكسي نيفالينول في الشيلم، والشوفان، والأرز، ومنتجاتها.

وخلصت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في اجتماعها الثاني والسبعين (فبراير/شباط، 2010) إلى أن المعدلات الوسطية للتعرض للدييوكسي نيفالينول على المستوى القطري هي أقل من المتحصلات اليومية القصوى المؤقتة المسموح بها، وأعادت اللجنة تأكيد المتحصلات وحولتها إلى متحصلات للمجموعات بالنسبة للدييوكسي نيفالينول ومشتقاته المؤستلة (3Ac-DON- و15Ac-DON). غير أن بعض الدراسات القطرية أظهرت حالات تعرض غذائية تتجاوز مستوى المتحصلات اليومية القصوى في صفوف الأطفال والميئنات العليا.

وأوقفت اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات العمل السابق بشأن الحدود القصوى للدييوكسي نيفالينول بسبب الافتقار إلى بيانات الحدوث. على أن اللجنة المذكورة ترى أنه تتوافر حالياً بيانات كافية لاستئناف هذا العمل.

وقد وضعت عدة حكومات مستويات قصوى للدييوكسي نيفالينول في الحبوب والأغذية المشتقة منها.

وثمة حاجة إلى مستوى تنظيمي دولي، يستند إلى الأدلة العملية، للحبوب الغذائية ومنتجاتها والتي تمثل أغذية أساسية هامة، بهدف حماية الصحة البشرية، مع الحد من أثر ذلك قدر الإمكان على التجارة الدولية.

3- الجوانب الرئيسية التي سيغطيها المشروع

من المقترح مناقشة المستويات القصوى للدييوكسي نيفالينول في الأغذية في ضوء ما يلي:

(أ) نتائج تقييم اللجنة المعنية بملوثات الأغذية للدييوكسي نيفالينول الذي تم خلال الاجتماع الثاني والسبعين عام 2010، بما في ذلك التقييم السمي وتقدير التعرض؛

(ب) تطبيق الممارسات الجيدة لمنع التلوث بالدييوكسي نيفالينول قدر المستطاع عمليا؛

(ج) الطرق التحليلية وآثار إزالة التلوث/المعالجة على مستويات الحدوث في المنتجات المجهزة.

(د) لن يتضمن هذا المشروع تعيين مستويات قصوى للدييوكسي نيفالينول في العلف. وأشارت أمانة اللجنة المعنية بملوثات الأغذية إلى أن من المستبعد أن تستهلك الحيوانات أعلافاً ذات مستويات عالية من الدييوكسي نيفالينول لأنها تتسبب في التقيؤ.

4- التقدير على أساس معايير تحديد أولويات العمل

(1) حماية المستهلك من ناحية الصحة وسلامة الأغذية وضمان السير على ممارسات عادلة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات التي أمكن التعرف عليها في البلدان النامية.

سيسفر العمل الجديد عن تحديد المستويات القصوى للدييوكسي نيفالينول في الأغذية التي تكفل حماية الصحة البشرية دون فرض حواجز تجارية لا ضرورة لها.

(2) تنوع التشريعات القطرية وما قد ينجم عن ذلك من معوقات ظاهرة أو محتملة تعترض التجارة الدولية.

هناك حالياً خطوط توجيهية/مستويات قصوى قائمة للدييوكسي نيفالينول في بعض البلاد فيما يتعلق بحبوب غذائية مختلفة ومنتجاتها الغذائية. وبما أن الحبوب الغذائية هي أغذية رئيسية وسلع تصديرية بارزة لبعض البلدان، فثمة حاجة إلى ضمان الاتساق الدولي للمواصفات.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

الهدف 1: الترويج لأطر رقابية سليمة

سعياً وراء ترويج التطبيق الأقصى لمواصفات الدستور الغذائي فإن هذا العمل سيوفر ممارسات متسقة للبلدان المتقدمة والنامية، تستند إلى أحدث المعلومات العلمية، كما أنه سيساند الممارسات التجارية العادلة.

الهدف 2 – تدعيم التطبيق الأوسع والمتسق للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر

سيسهم هذا العمل في إرساء خيارات لإدارة المخاطر تستند إلى عمليات التقييم العلمي وتقدير المخاطر التي تنفذها اللجنة المعنية بملوثات الأغذية.

الهدف 3: تعزيز قدرات الدستور الغذائي لإدارة أعماله

إن تحديد المستويات القصوى للدييوكسي نيفالينول في بعض الحبوب الغذائية ومنتجاتها الغذائية هو طريقة تتيح إدارة الأخطار المصاحبة لاستهلاك الأغذية عالية التلوث.

الهدف 4 – الترويج للحد الأقصى من تطبيق مواصفات الدستور الغذائي

بالنظر إلى الطابع الدولي لهذه المشكلة فإن هذا العمل سيساند ويغطي كل جوانب هذا الهدف عبر الحض على مشاركة البلدان المتقدمة والنامية في تنفيذ العمل.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح والوثائق الأخرى للدستور الغذائي

عُرضت ورقة النقاش المتعلقة بالدييوكسي نيفالينول (CX/CF 07/01/17) التي تحتوي على معلومات محدثة عن السمية، وأخذ العينات، والتحليل، وحدوث الدييوكسي نيفالينول في الحبوب والمنتجات المجهزة على الدورة الأولى للجنة الدستور الغذائي المعنية بملوثات الأغذية.

7- تحديد المتطلبات من المشورة العلمية الخبيرة ومدى توافرها

يوفر الاجتماع الثاني والسبعون للجنة المعنية بملوثات الأغذية عام 2010 أحدث التوجيهات العلمية لدعم إعداد هذا العمل الجديد.

8- تحديد الاحتياجات من المساهمات التقنية للمواصفات من الأجهزة الخارجية بحيث يمكن التخطيط لها

في هذه اللحظة ليس هناك حاجة إلى مدخلات تقنية إضافية من الأجهزة الخارجية.

9- الإطار الزمني المقترح لإنجاز العمل الجديد، بما في ذلك موعد الانطلاق، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5، والتاريخ المقترح للاعتماد من الهيئة

بانتظار موافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثلاثين عام 2010، فستنظر اللجنة في دورتها الخامسة (2011) في المشروع المقترح للمستويات القصوى للدييوكسي نيفالينول لاعتماده المحتمل كمشروع مواصفة عند الخطوة 5، ثم لاعتماده النهائي عند الخطوة 8 من جانب الهيئة (2012).